gef PERSGA

مشاركة المجتمعات المحلية في تخطيط وإدارة المحميات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن

ثالثا: اختيار نوع الشراكة الملائمة للأوضاع القائمة بالمحمية وعلى الجانب الأخر فإن إقامة محمية بحرية دون الشراكة المجتمعية يؤدي بلا شك إلى فشلها.

. من أهم فوائد مشاركة المجتمعات المحلية في الإدارة ما يلي: تقليص تكاليف الإدارة ؛ مشاركة سلطة الإدارة في مسئولياتهم ؛ تأصيل الإحساس بالمسئولية وبأن موارد المحمية للجميع ؛ مد جسور الثقة بين المنتفعين وإدارة المحمية؛ وزيادة الأمان والاستقرار بما يوفر فرص الاستثمار؛ وجود حلول للمشاكل بشكل تعاوني؛ ربط أنشطة الصون بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية ؛ التوجه نحو المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات.

رابعا: التأكيد على أن الشراكة في إدارة المحمية البحرية هو الأسلوب الأمثل والأكثر نجاحاً.

خامسا: يجب التأكيد على مشاركة كافة أطياف المنتفعين والمساندين للمحمية البحرية منذ بداية إنشاء منظومة الشراكة في الإدارة تفاديا للتضارب والتضاد بين الرؤى في الاستخدامات وأساليب الإدارة وإهدار الوقت والجهد والمال.

إن غالبية شبكة المحميات الإقليمية في البحر الأحمر وخليج عدن تقع في مناطق يقطنها سكان محليين. وفي بعض الدول تم تدريب وتشغيل عدد من السكان المحليين في المحميات التي يقطنوها، كما أنهم هم يشاركون في العديد من الأنشطة منها الضبط القضائي نظرا لمعرفتهم بالطرق التي يمكن أن يسلكها المخالفين والخارجين على قوانين المحمية. وخلال مشروع الإدارة الإستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن (SEM) فقد شارك العديد في برامج الرصد البيئي للنباتات والحيوانات البرية والمصايد السمكية، وهم بلا جدال قد أفادوا العمل بالمحميات البحرية بالإقليم. كما تم تدريب مرشدين سياحيين من المجتمعات المحلية للعمل بالوعي البيئي في بعض المحميات أو إرشاد السائحين داخل المحمية والتعريف بالموارد أو الموروث الحضاري للسكان المحليين.

سادسا: التأكيد على عدم التقيد بقالب محدد للشراكة ولكن يجب ترك العنان للأفكار الجديدة والخلاقة طبقا للوضع العام للمحمية البحرية وكذلك الأفكار والثقافات والاهتمامات المجتمعية.

سابعا: يجب الأخذ في الاعتبار كافة أراء الأطياف والفئات في كافة الإجراءات المؤسسية والإدارية.

في محمية خليج دونجناب – جزيرة مقرسم بالسودان وما حولها من قرى يعتبر مفهوم القانون العرفي البحري (السلف البحري)، المبني على القانون العرفي للسكان المحليين (البجا)، مفيدا للغاية لمجتمعات البجا التي تعتمد على الموارد البحرية في معيشتها، ومن خلال ذلك فهم قادرين على إضفاء الطابع الرسمي على القواعد والممارسات القائمة من السلف المتعلقة باستخدام وإدارة الموارد البحرية. وخلال تحديث خطة الإدارة للمحمية من خلال مشروع الإدارة الإستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن (SEM) تم وضع بعض من هذه القوانين العرفية

ثامنا: التأكيد من أن منظومة الشراكة المجتمعية تتميز بالمرونة في التجاوب مع التحديات فهي ليست عبارة عن خطة إدارة ولكنها هي شكل مؤسسي قادر على التغير والتجاوب مع كافة التحديات والمتغيرات وتكييف متطلبات الإدارة طبقا لذلك.

وأخير ولنجاح فعالية إدارة المحميات البحرية يجب مشاركة المجتمع المحلي ومستخدمي البيئة البحرية في كافة مراحل إنشاء وإدارة المحمية من بداية سن التشريعات وإعداد خطط الإدارة والرصد والمتابعة والتنفيذ على أرض الواقع.

ومن المهم مشاركة المجتمع المحلي في وضع التشريعات اللازمة وبما يحقق متطلباتهم وبما لا يؤثر على أنشطة الصون على الموارد الطبيعية للمحمية ووضع آلية لحل التضارب الذي يمكن أن يكون قائم بين استخدام الموارد والحفاظ عليها بل والتضارب الذي قد يكون قائما بين مختلف استخدامات الموارد الطبيعية.